

Document: EB 2010/99/R.50
Agenda: 15
Date: 19 April 2010
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2010

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والتسعون
روما، 21-22 أبريل/نيسان 2010

للاستعراض

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للتأكيد.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Carman L. Lapointe

مدير مكتب المراجعة والإشراف

رقم الهاتف: +39 06 5459 2791

البريد الإلكتروني: c.lapointe@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

1	أولا – المقدمة
1	ثانيا – ضمانات المراجعة الداخلية وأنشطة المشورة
1	طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية
2	تقدير المخاطر كأساس تقوم عليه خطة عمل المراجعة
3	أنشطة المراجعة الداخلية المزمعة
3	ثالثا – أنشطة التحقيق
4	رابعا – خطة العمل لعام 2010
4	التخطيط لمواجهة المخاطر
5	أنشطة المراجعة في عام 2009 والمقرر استكمالها في عام 2010
6	عمليات ضمانات المراجعة الداخلية المقترحة لعام 2010
7	عمليات تقديم المشورة بشأن المراجعة الداخلية المقترحة لعام 2010
8	خامسا – ميزانية مكتب المراجعة والإشراف وموارده

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2010

أولاً - المقدمة

- 1- يقدم مكتب المراجعة والإشراف ضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات المشورة بهدف تحقيق قيمة مضافة لعمليات الصندوق وتحسينها. كما يساعد الصندوق على تحقيق أهدافه من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط في عملية التقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والتسيير.
- 2- يستعرض المكتب أيضا ويحقق في الممارسات غير النظامية الممكنة أو المدعاة، بما في ذلك سوء سلوك الموظفين والتدليس والفساد في أنشطة الصندوق، ويروج بنشاط للجوانب الأخلاقية والمساءلة والجودة والتحسين المستمر في عمليات الصندوق.
- 3- والمكتب ملتزم بتعزيز الفعالية التنظيمية للصندوق والتي تعد عنصرا رئيسيا في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 وبلوغ الأهداف المحددة لفترة التجديد الثامن للموارد ونتائج الإدارة المؤسسية. وتقتضي الفعالية التنظيمية تحقيق الكفاءة في إدارة ميزانية الصندوق وموارده البشرية وعملياته الداخلية، فضلا عن نشر ثقافة المساءلة والنزاهة في أنشطة الصندوق وعملياته. ويمثل السعي إلى بلوغ هذه الأهداف المؤسسية الأولوية التي يسترشد بها مكتب المراجعة والإشراف في وضع خطة عمله السنوية.
- 4- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2010، مبينا الأساس الذي قام عليه إعداد الخطة. وقد نوقشت الخطة مع الإدارة العليا ووافق عليها رئيس الصندوق. وتهدف الأنشطة المبينة في خطة العمل إلى مساعدة الإدارة ولجنة مراجعة الحسابات المنبثقة عن المجلس التنفيذي في تحديد مدى كفاية الرقابة الداخلية المتعلقة بالإدارة المالية والإشراف الداخلي. ويجوز للجنة المراجعة، وفقا لاختصاصاتها، أن تقدم اقتراحات في خطة العمل وعرضها على رئيس الصندوق للنظر فيها.

ثانياً - ضمانات المراجعة الداخلية وأنشطة المشورة

طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية

- 5- في إطار تنفيذ أنشطة ضمانات المراجعة الداخلية يحدد مكتب المراجعة والإشراف نطاق عمله بصورة مستقلة في ضوء المخاطر والتقدير العام بشأن ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتسيير في الصندوق كافية لضمان ما يلي:

- أن المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية معلومات دقيقة وموثوقة وتقدم في حينها؛
- أن الأنشطة تلتزم بالسياسات والمعايير والإجراءات والاتفاقات والقوانين واللوائح السارية؛
- أنه يتم اكتساب الأصول والموارد واستخدامها وحمايتها على النحو الواجب؛

- تنفيذ البرامج والخطط وتحقيق الأهداف.
- 6- تشمل تقارير الضمانات الرأي الإجمالي للمراجعين والإبلاغ عن النتائج البارزة لعملية المراجعة. ويصنف مجمل الرأي نتائج عملية المراجعة بدرجات مرضية أو تحتاج إلى التحسين أو غير مرضية ويستدل منها على ما يلي:
- **مرضبة:** تعني أن عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتسيير كافية وفعالة بما يسمح بتوفير ضمانات معقولة بشأن إنجاز أهداف الرقابة و/أو سير الأعمال قيد الاستعراض. غير أنه قد توجد في هذا المجال أيضا فرص للمزيد من التحسينات.
 - **تحتاج إلى التحسين:** تعني وجود قصور في عمليات إدارة المخاطر والرقابة أو التسيير لدرجة أن تقديم ضمانات معقولة بشأن إنجاز أهداف الرقابة و/أو تسيير الأعمال قيد الاستعراض قد يشكل مخاطرة.
 - **غير مرضبة:** وجود جوانب قصور كبيرة و/أو واسعة النطاق في مجال إدارة المخاطر والرقابة والتسيير لدرجة أن تقديم ضمانات معقولة بشأن إنجاز أهداف الرقابة و/أو تسيير الأعمال قيد الاستعراض مسألة عسيرة التحقيق.
- 7- اتفق مع الإدارة بشأن طبيعة ونطاق خدمات المشورة، وقد تتضمن هذه الخدمات تقديم المشورة أو إجراء التحليلات لحفز التحسينات بدون تحمل المسؤولية الإدارية عن عمليات التنفيذ بغرض تجنب تضارب المصالح. ولا تشمل تقارير المشورة أي رأي إجمالي، وإنما يجوز أن تتضمن توصيات يتابع مكتب المراجعة والإشراف تنفيذها.

تقدير المخاطر كأساس تقوم عليه خطة عمل المراجعة

- 8- وفقا للمعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين وعملا بممارسات السنوات الماضية، أعدت خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2010 على أساس عملية تقدير المخاطر. وتضمن ذلك النظر في مختلف مصادر المدخلات بما في ذلك الآتي:
- التبعات المالية (المادية) للعمليات؛
 - الأهداف الرئيسية للتجديد الثامن للموارد ونتائج الإدارة المؤسسية؛
 - القضايا الناشئة في محاضر جلسات الإدارة العليا (لجنة الإدارة التنفيذية ولجنة إدارة العمليات) واجتماعات لجنة المراجعة؛
 - سجلات المخاطر المؤسسية والملاحم البارزة للمخاطر المؤسسية؛
 - نشر توصيات المراجعة السارية والمتأخر تنفيذها؛
 - تقارير وخطط عمل المراجعة الخارجية؛
 - تاريخ أنشطة المراجعة الداخلية (أو عدم وجودها) والشواغل المترابطة في كل مجال؛
 - إجراء المناقشات مع أعضاء لجنة الإدارة التنفيذية.
- 9- استفاد تقدير المخاطر لهذه السنة أيضا من مشاركة مكتب المراجعة والإشراف في عملية إدارة المخاطر المؤسسية التي توجت بمناقشة وصياغة الملاحم البارزة للمخاطر المؤسسية وتفتيح وتحديث سجلات

المخاطر المؤسسية من خلال سلسلة من حلقات العمل المكثفة التي نظمت في النصف الثاني من عام 2009.

أنشطة المراجعة الداخلية المزمعة

- 10- بالإضافة إلى استكمال خمس عمليات تفاعلية للمراجعة كانت قد بدأت في عام 2009، من المقترح تنظيم 13 عملية للضمانات وأربع عمليات للمشورة في إطار خطة عام 2010. وتشمل عمليات الضمانات إجراء سلسلة من عمليات استعراض المتابعة ذات التركيز الدقيق على المجالات التي حددت توصيات مكتب المراجعة والإشراف لها أولويات عالية ولكن طال انتظار تنفيذها. وسوف تستفيد بعض أنشطة المراجعة من توفير المزيد من مهارات التحقيق والمراجعة. فضلا عن ذلك، تُستكشف فرص التعاون مع الهيئات المعنية بالمراجعة في الوكالتين الأخريين العاملتين في روما من أجل وضع منهجية معيارية لمراجعة البرامج القطرية بهدف حشد الموارد لإدارة عمليات المراجعة هذه إذا كان ذلك قابلا للتنفيذ.
- 11- سيواصل مكتب المراجعة والإشراف تقديم المشورة والمدخلات لمجموعات العمل واللجان المختلفة في المنظمة من خلال عضويتها الحالية بصفقتها مراقب أو مستشار لتقديم الدعم. ويشمل ذلك لجنة إدارة المخاطر المؤسسية، ومجموعة العمل المعنية بالحضور القطري، وفريق العمل المعني بإدارة المعرفة والابتكار، ولجنة تسيير تكنولوجيا المعلومات، ولجنة استعراض العقود، ومجلس مسح الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، يحضر مدير مكتب المراجعة والإشراف اجتماعات لجنة إدارة العمليات واللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية. وسيدعم مكتب المراجعة والإشراف أيضا المزيد من اللجان المخصصة حسب الاقتضاء في إطار جهوده الرامية إلى إعطاء أولوية عالية لدعم المنظمة في سرعة التصدي للمخاطر الناشئة وما يستجد من تحديات.

ثالثا - أنشطة التحقيق

- 12- أُسند إلى قسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف مهمة¹ تلقي جميع المسائل المتعلقة بارتكاب ممارسات غير نظامية في أنشطة الصندوق وعملياته والتحقيق فيها عند الاقتضاء. وتتضمن الممارسات غير النظامية سوء سلوك الموظفين والتدليس والفساد فيما يتعلق بالهيئات والمتعهدين والأفراد من غير الموظفين الذين يتقدمون بطلبات للمشاركة في المشروعات التي يمولها الصندوق أو في العقود المتعلقة بالمقر.
- 13- وتشمل الأنشطة الرئيسية لقسم التحقيقات في عام 2010 الترويج واستقطاب التأييد لسياسة مكافحة الفساد في الصندوق وتنفيذ عمليات التحقيق وإدارتها ودعم لجنة الجزاءات بصفته أمانة للجنة. وسوف يستمر العمل باستراتيجية التفاعل والتعاون المقترنين بتوفير التدريب لموظفي دائرة إدارة البرامج وموظفي المشروعات التي اتسمت بها أنشطة الوحدة في عامي 2008 و 2009. بالإضافة إلى ذلك، يعترزم مكتب المراجعة والإشراف زيادة وجوده الملموس في العمليات الميدانية من خلال وضع نماذج للتدريب على

¹ نشرة الرئيس رقم 2007/02 الصادرة في 21 فبراير/شباط 2007، القسم 1-4-2.

مكافحة الفساد والمراجعة، بما في ذلك إجراء دراسات الحالة على أساس التجربة الفعلية للصندوق من أجل زيادة فعالية انخراط موظفي المشروعات فيها.

14- وسيعمل قسم التحقيقات أيضا على تحسين إمكانية حصول موظفي الصندوق، بالإضافة إلى موظفي المشروعات، على المواد المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك نشر المعلومات من خلال القنوات الإلكترونية والترويج لإشراك ممثلي المجتمع المدني في عمليات رصد الفساد ومنعه والإبلاغ عنه أثناء تنفيذ المشروعات. وسيستمر مكتب المراجعة والإشراف كذلك في بذل الجهود لتشجيع مكتب التقييم على تطوير طرق التقييم من أجل تقدير أثر الفساد على قدرة الصندوق على القيام بمهمته في تخفيف وطأة الفقر.

رابعا - خطة العمل لعام 2010

التخطيط لمواجهة المخاطر

15- إن طبيعة المراجعة والتحقيقات تجعل من الصعب التنبؤ بالمستوى الحقيقي للجهود المطلوبة لمشاركة الأفراد فيها. وقد يرتهن تخصيص المهام جميعا بإعادة الجدولة والنظر في أولويات العمل ونطاقه عند الشروع فيه تأسيسا على الاستعراض الأولي للأوضاع السائدة عندئذ ومدى توافر الأشخاص من أصحاب المهارات اللازمة لتنفيذ هذه المهام. كما أن الحجم المتواضع لمكتب المراجعة والإشراف يقيد من قدرته على الاحتفاظ بالمهارات داخليا من أجل القيام بجميع مهامه، ولذلك يستعين المكتب بالخبراء الاستشاريين والأخصائيين لفترات قصيرة الأجل من أجل تكملة المهارات على أساس مؤقت حسب الاقتضاء.

16- فضلا عن ذلك، لا يمكن التنبؤ بمعدل دوران الموظفين. وبينما يعتبر دوران الموظفين مسألة صحية بصفة عامة (لاسيما فيما يتعلق بدوران الموظفين داخل المنظمة) فإن أحوال السوق وعمليات تعيين الموظفين تؤثر في الوقت المستغرق لتبديل الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب المراجعة والإشراف يستفيد للسنة الثالثة على التوالي من خدمات موظف مهني زمامل في قسم التحقيقات توفره ألمانيا مقابل الالتزام بتمويل هذه الوظيفة للسنة الرابعة. ويقضي الأمر وضع ذلك في الاعتبار من حيث توفير الموظفين وما يرتبط بذلك من اعتمادات في الميزانية. وعملا على تعويض ذلك، طلبنا مرشحين لاختيار مراجع زمامل من ذوي المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات لكي يحل محل المراجع الذي سيتقاعد في أبريل/نيسان. وإذا لم يتسن اغتنام هذه الفرصة فسوف نستكشف استراتيجية بديلة تتسم بفعالية التكاليف، بما في ذلك الاستعانة بخبراء استشاريين أو موظفين بعقود قصيرة الأجل أو اقتراح التبادل الرسمي للموظفين من أجل تنمية القدرات.

17- وضعت خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2010 بصورة جريئة نظرا للسياق القائم المتعلق بتعيين الموظفين. ومع ذلك ينبغي أن ينظر إليها كخطة جارية مثل إعداد ذخيرة دائمة للأنشطة الجارية والمتوقعة. ويبين الجدول التالي الأنشطة المقترحة.

الجدول 1

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2010

عدد أيام عمل الموظفين	%	
1 000	53	أنشطة المراجعة الداخلية
		توفير ضمانات المراجعة الداخلية
		1- الإشراف المباشر على المشروعات - دعم التنفيذ ^{أ ب}
		2- تفويض السلطات وعمليات اتخاذ القرار ^أ
		3- المنح المقدمة في إطار القدرة على تحمل الديون ^أ
		4- استمرارية الأعمال واستعادة نشاطها ^أ
		5- مدى صلاحية وسائل إبرام العقود مع الموظفين ^أ
		6- تأمين شبكة تكنولوجيا المعلومات
		7- توريدات المقر
		8- البنود المحاسبية التي تحتاج تقديرات أو افتراضات الإدارة
		9- استعراض على مستوى المؤسسة لبيئة الرقابة
		10- طلبات استرداد نفقات السفر
		11- وضع وتجربة منهجية معيارية لمراجعة البرامج القطرية
		12- مستندات الإنفاق المطلوب استردادها من حكومة إيطاليا
		13- نفقات مكتب الرئيس
		14- الخدمات واستراتيجية اتصالات المتابعة
		15- متابعة إدارة شؤون الخبراء الاستشاريين
		16- متابعة إدارة المنح والإشراف والاحتفاظ بالسجلات
		17- متابعة مذكرات التفاهم المتعلقة بالحضور القطري
		18- متابعة تقديرات نظم التوريد القطرية في مرحلة التقدير الأولي
		تقديم المشورة للمراجعة الداخلية
		19- وضع نماذج لتدريب الموظفين الميدانيين على المراجعة ومكافحة الفساد
		20- تقديم المشورة بشأن نتائج إصلاح الموارد البشرية
		21- الجدول القياسي لتكاليف التقييم
		22- وضع هيكل اختياري لضمانات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على مدى فترة إعداد التقارير المالية
480	26	أنشطة التحقيق
		تنفيذ سياسة الصندوق في مجال مكافحة الفساد (انظر 19 أعلاه)
		أعمال التحقيق
		الدعم الإداري لعمليات التحقيق والجزاءات
400	21	إدارة المكتب وبناء قدراته
		بناء قدرات المكتب
		تدريب الموظفين وتطويرهم
		التمثيل في الاجتماعات الداخلية والخارجية
		موظفو المكتب وإدارته
1 880	100	مجموع عمل أيام موظفي مكتب المراجعة والإشراف^أ

^أ بافتراض استبدال موظفي التحقيقات والمراجعة.

ب المشروعات الجارية في بداية 2010.

أنشطة المراجعة في عام 2009 والمقرر استكمالها في عام 2010

18- اكتملت مراجعة دعم الإشراف المباشر والتنفيذ بصورة جوهرية في عام 2009، ومن المنتظر أن تتم عملية إعداد التقارير في الفصل الأول من عام 2010. وهذه المراجعة تبين العمليات ذات الصلة وتقوم

على عمليات المراجعة السابقة لعمليات الإشراف المباشر والتوريد والصرف من أجل المساعدة على تخفيف المخاطر المرتبطة بهذه المبادرة المؤسسية الكبرى.

19- أعدت دراسة في عام 2009 عن هيكل تفويض السلطات وعمليات اتخاذ القرار، وسيصدر التقرير النهائي في هذا الشأن في وقت مبكر من عام 2010. وسوف يسهم هذا العمل في الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة وتحسين الجودة والإسراع في عملية اتخاذ القرار.

20- أجري استعراض عن فعالية عمليات الإدارة المالية ومدى كفاية متطلبات الإشراف الائتماني للمنح المقدمة في إطار القدرة على تحمل الديون في أواخر عام 2009، وسوف ينتهي إعداد التقرير في الفصل الأول من عام 2010. وقد روجع هذا المجال بسبب ارتفاع القيمة النقدية والمخاطر الكامنة المحتملة وغير الواضحة في هذا النوع الجديد من تمويل المنح.

21- أجريت مراجعة لاستمرارية الأعمال واستعادة نشاطها في الشهور الأخيرة من عام 2009 وسوف يصدر التقرير الخاص بها في مطلع عام 2010. ومن المهم إجراء استعراض دوري لمدى كفاية قدرات الصندوق في مجال استمرارية الأعمال واستعادة نشاطها على النحو الذي تعبر عنه قدرة المنظمة على استخدام الموارد بشكل فعال، مع الإقلال من المخاطر إلى الحد الأدنى على الأمان والاستقرار لعمليات الصندوق وموظفيه وممتلكاته.

22- وبدأ مكتب المراجعة والإشراف في مراجعة مدى ملاءمة نوع العقود التي تبرم مع الموظفين ولكن عمليات اختبار الامتثال لم تكتمل بعد، ومن المنتظر الانتهاء من إعداد التقرير في النصف الأول من عام 2010. ويجري تنفيذ هذا العمل بالتعاون الوثيق مع شعبة الموارد البشرية للتأكد من قدرتها على دعم الإصلاحات الجارية للموارد البشرية.

عمليات ضمانات المراجعة الداخلية المقترحة لعام 2010

23- كان من المقرر في خطة عام 2009 إجراء تقدير للوضع الخاص بتأمين شبكة تكنولوجيا المعلومات ولكنها تأخرت إلى حين توفير الخبرة المناسبة ونتيجة لتغيير أولويات المراجعة خلال العام. وقد تغيرت تكنولوجيا المعلومات وهيكلها بشكل جذري في السنوات الأخيرة، ونظرا لعدم مراجعتها منذ عام 1999 فسوف تعطى لها أولوية عالية في عام 2010.

24- بالرغم من أن مكتب المراجعة والإشراف يحضر بصفة مراقب اجتماعات لجنة استعراض العقود إلا أن توريدات المقر أدرجت في خطة عام 2009 نظرا لأنها لم تراجع منذ عام 1999. وقد بدأت هذه المهمة في يناير/كانون الثاني، وسوف تستكمل في الفصل الأول من عام 2010. وسوف تشمل عملية المراجعة التطورات الأخيرة مثل إجراء المناقصات إلكترونيا، وسيقدم موظفو التحقيقات المساعدة في هذا الصدد.

25- من المقترح إجراء استعراض للبنود المحاسبية التي تتطلب تقديرات وافتراسات الإدارة لعام 2010 بسبب الطابع المادي لهذه البنود ولأنها لم تخضع تحديدا للمراجعة خارج عملية المراجعة الخارجية السنوية للحسابات. ويجب أن يفهم مكتب المراجعة والإشراف كيف تدار هذه البنود توقعا لتقديم الدعم إلى ضمانات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

26- من الضروري إجراء استعراض على مستوى المؤسسة للبيئة الرقابية لضمان توافر الوقت للتصدي والتثبت من أي جوانب ضعف محتملة قبل أن يطلب من مكتب المراجعة والإشراف دعم ضمانات الإدارة فيما يتعلق بالتقارير المالية. وبالرغم من أنه يتم التطرق بانتظام بشكل غير مباشر للبيئة الرقابية في سياق معظم عمليات المراجعة الداخلية، إلا أن البيئة الرقابية في مجموعها لم تخضع للتقدير بأسلوب هيكلي وشامل من جانب مكتب المراجعة والإشراف.

27- يقتضي الأمر استعراض مدى الامتثال لطلبات استرداد نفقات السفر بصفة دورية بسبب المخاطر الكامنة فيها واحتمال التدليس بشأنها. ويمثل ذلك أيضا نشاطا للمراجعة الذي سيساعده قسم التحقيقات التابع لمكتب المراجعة والإشراف من أجل استخراج البيانات وتوفير فرص المراجعة المستمرة.

28- من المقترح وضع وتجربة منهجية معيارية لمراجعة البرامج القطرية في عام 2010 بسبب: (أ) ارتفاع الجانب المادي لمخصصات إدارة البرنامج في ميزانية 2010؛ (ب) أن اثنتين من نتائج الإدارة المؤسسية العشر تتعلقان بتحسين تصميم المشروعات والإشراف عليها؛ (ج) لأن مكتب المراجعة والإشراف لم يراجع البرامج القطرية قبل قيام الصندوق بأعمال الإشراف المباشر عليها. ومن شأن وجود نظام معياري لمراجعة البرامج القطرية أن يروج لسياسة الصندوق في عدم التسامح إطلاقا مع أي فساد، فضلا عن تقدير مدى فعالية الحضور القطري للصندوق. وسيركز هذا البرنامج على إجراءات التوريد والصرف والإشراف وإعداد تقارير مراجعة حسابات المشروعات كمنطلق للتدخلات جيدة التنسيق في المراحل المبكرة قدر الإمكان من المشروعات. وستمثل هذه المهمة مبادرة مشتركة مع قسم التحقيقات وتستكشف الفرص المتاحة للتعاون مع الوكالتين الأخريين القائمتين في روما.

29- وتشمل هذه الأنشطة أيضا، على غرار السنوات السابقة، نشاطين متكررين في مجال المراجعة هما نفقات مكتب رئيس الصندوق ومستندات الإنفاق المقدمة للحكومة الإيطالية لاستردادها.

30- من المقرر إجراء سلسلة مركزية لعمليات المراجعة اللاحقة في المجالات التي ظلت فيها التوصيات عالية الأولوية معلقة التنفيذ لفترة طويلة. ومن المفيد إعادة تقدير القضايا المعلقة لتحديد ما إذا كان تخفيف المخاطر جزئيا أو كليا عبر تغيير العملية أو اتخاذ إجراءات بديلة أخرى أو إعادة التأكيد بصورة أوضح على أولويات العمل من أجل التصدي لهذه المخاطر. وهذه المجالات هي:

- خدمات واستراتيجية الاتصالات،
- إدارة شؤون الخبراء الاستشاريين؛
- الإشراف على إدارة المنح وحفظ السجلات؛
- الترتيبات الخاصة بمذكرات التفاهم بشأن الحضور القطري؛
- تقدير نظم الإدارة المالية القطرية أثناء مرحلة التقدير الأولي (وتحديدا في مجالات التوريد واستخدام المراجعة الداخلية والخارجية واختيار معايير المراجعة الخارجية).

عمليات تقديم المشورة بشأن المراجعة الداخلية المقترحة لعام 2010

31- يعترف مكتب المراجعة والإشراف وضع نماذج للتدريب على مكافحة الفساد والمراجعة وتسليمها للموظفين ولأفرقة تنفيذ المشروعات وغيرهم من المعنيين في المقر والميدان. وسيؤدي هذا النموذج إلى

تعميق الوعي والمساعدة في التغلب على جوانب العزوف وعدم اليقين وغيرها من القيود التي تعرقل تقديم المعلومات والادعاءات بشأن الفساد في عمليات الصندوق، كما سيساعد على تعميم سياسة الصندوق في مجال مكافحة الفساد ودعم بناء قدرات الإشراف على المشروعات. وعلى غرار ما سيحدث بالنسبة لمنهجية مراجعة البرامج القطرية، فسوف ينفذ هذا النموذج بمشاركة الأقسام المعنية بالمراجعة والتحقيقات.

32- يمثل البرنامج الجاري لإصلاح الموارد البشرية إحدى المبادرات المؤسسية الرئيسية، كما يمثل اثنتين من أكبر المخاطر الثلاث التي تتعرض لها المؤسسة. وقد يتمكن مكتب المراجعة والإشراف من الإسهام في ذلك بمدخلات تحليلية عملية وطرح وجهات نظر شاملة للمنظمة كلها بشأن العمليات. ومن المعتمد استثمار مبالغ كبيرة من ميزانية عام 2010 في هذا المجال وذلك إلى جانب وجود عدد من توصيات المراجعة المفتوحة عالية الأولوية.

33- أجري في عام 2009 استعراض مخصص غير مقرر من أجل فهم العوامل التي تسهم في الارتفاع الكبير الظاهر في تكاليف عمليات التقييم المستقلة في الصندوق. وكان من المقرر أصلاً وضع جدول قياسي لهذه التكاليف لمقارنتها بالمؤسسات الأخرى المماثلة، ولكن تقرر إرجاء هذا العمل انتظاراً لما سيسفر عنه استعراض الأقران الخارجي من نتائج لتحديد مدى ما تتطوي عليه هذه العملية من ازدواجية. ويجري الآن وضع القياسات المتعلقة بالتكاليف وبعض الممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في إطار مهام المراجعة للمنظمات المماثلة.

34- تشاور مكتب المراجعة والإشراف مع شعبة الخدمات المالية في عام 2009 فيما يتعلق بما تحزره من تقدم في توثيق الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية انتظاراً لقيام الإدارة بتقديم ضمانات بشأن عمليات الرقابة هذه. وقد تأخر مكتب المراجعة والإشراف في وضع واختبار عمليات الرقابة هذه بالنيابة عن الإدارة ترويجاً لاستخدام المراجعين الخارجيين لهذا العمل في نهاية المطاف وذلك انتظاراً لإحراز مزيد من التقدم في عملية التوثيق. وستكرر هذه المحاولة مرة أخرى في عام 2010.

خامساً - ميزانية مكتب المراجعة والإشراف وموارده

35- خصص لمكتب المراجعة والإشراف موارد في ميزانية عام 2010 بما يعادل 1 602 400 دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 1 454 100 دولار أمريكي لعام 2009، أي بزيادة نسبتها 10.2 في المائة. وتستأثر تكاليف الموظفين بنسبة 90 في المائة من ميزانية المكتب.

36- ستبلغ نسبة النفقات المتعلقة بالمراجعة الداخلية قرابة 73 في المائة من الموارد، بينما سيخصص للتحقيقات نحو 27 في المائة من المجموع.

